

مع بداية تعاملاتها لشهر فبراير

محللون: أسهم سوق الإمارات تستكمل مسارها الصاعد بعد انتهاء موجة التقلبات السعرية

■ نمو صافي بيع للأجانب من الأسهم المحلية خلال شهرين

تعود أسواق الأسهم المحلية لاستكمال مسارها الصاعد مع بداية تداولاتها لشهر فبراير غداً، ويعد الاستقرار الذي أبدته في الجلسات الثلاث الأخيرة تجاه موجة التقلبات الحادة التي شهدته بداية الأسبوع الماضي، بسبب محللين ماليين ووسطاء.

وقال هؤلاء إن الأسواق نجحت في اجتياز التباينات السلبية لعمليات جني الأرباح التي ترافقت مع عاصفة الهبوط التي اجتاحت البورصات العالمية، بسبب المخاوف من انهيار أسواق العملات في الاقتصادات الناشئة، وسط توقعات بأن تستكمل الأسواق مسارها الصاعد إلى مستويات جديدة تعتبر الأعلى خلال ستة أعوام ونصف العام، مدفوعة باستمرار الشركات القيادية والبنوك في الإعلان عن نتائج مالية جيدة وتوزيعات أرباح مجزية.

وترجع مؤشر سوق الإمارات المالي خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير الماضي بنسبة 0.73 في المئة، غير أنه تداولت الشهر بارتفاع قياسي تجاوز 8 في المئة، ويكافئ بلغته قيمتها 53.5 مليار درهم، وأكد المحللون أن استمرار تدفق السيولة الضخمة للأسواق يساعد على حمايتها من أي تصحيحات سعرية مفجلة، كما تشجع توزيعات الأرباح الجزئية للمستثمرين على الاحتفاظ بأسهمهم وعدم الاندفاع وراء البيع العشوائي.

وتراجع مؤشر سوق الإمارات المالي خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير الماضي بنسبة 0.73 في المئة، غير أنه تداولت الشهر بارتفاع قياسي تجاوز 8 في المئة، ويكافئ بلغته قيمتها 53.5 مليار درهم، وأكد المحللون أن استمرار تدفق السيولة الضخمة للأسواق يساعد على حمايتها من أي تصحيحات سعرية مفجلة، كما تشجع توزيعات الأرباح الجزئية للمستثمرين على الاحتفاظ بأسهمهم وعدم الاندفاع وراء البيع العشوائي.

نقص السيولة. وأضاف: «مجالس الإدارة مطالبة بإحداث توازن بين سهم المنحة والأرباح النقدية، وإن كانت أسهم المنح مطلوبة أكثر للتخفيف من حرارة الأسواق، وتوزيعات الأرباح التي أعلنتها بنوك وشركات حتى الآن، جاءت في غالبيتها جيدة، وساعدت الأسواق على الارتداد السريع، والتماسك إلى حد كبير. وقال إن التوزيعات الجزئية، خصوصاً تلك التي أقرتها البنوك، تساعد المستثمرين على الاحتفاظ بأسهمهم، وعدم الاندفاع وراء البيع العشوائي عند هبوط الأسواق، وهو ما يساعد في حماية أسهم الشركات القيادية، مضيفاً: «السيولة التي خرجت الأسبوع قبل الماضي كانت حاضرة مع عمليات جني الأرباح، لذلك شاهدنا عمليات دخول قوية على أسهم الشركات القيادية طيلة الأسبوع الماضي، خصوصاً أسهم الشركات العقارية التي سجلت مستويات سعرية جديدة، مثل سهم إعمار الذي تخطى حاجز الدرامم الثمانية.

ومن جانبه، قال موسى حداد، رئيس خدمات الاستشارات الاستثمارية في مجموعة إدارة الأصول لدى بنك أبوظبي الوطني:



القطاع البنكي حد من انخفاض مؤشر الأسهم المحلية

بأن موجة التقلبات الصاعدة التي شهدتها الأسواق الأسبوع الماضي ليست بغريبة على أسواق الإمارات المعروف عنها بالتذبذب. وأضاف: «التذبذب الإيجابي في ظل سوق صاعد أفضل من التذبذب السلبي، وعادة ما ترتفع حدة التذبذبات قبيل إعلانات الشركات عن نتائجها السنوية، وتوزيعات أرباحها، حيث عادة ما تشهد الأسواق عمليات خروج ودخول مكثفة، لكن لا تستمر التذبذبات سوى جلستين أو ثلاث جلسات، تعود الأسواق بعدها إلى استكمال مسارها الصاعد، وهو ما تحقق في آخر جلسات الأسبوع الماضي.»

وأوضح أنه في ظل ظروف التقلبات الحادة بين ارتفاعات قياسية وانخفاضات أكثر حدة،

تراجعات شبه جماعية للبورصات العربية

شهدت المؤشرات الرئيسية للبورصات العربية تباينات ونطاقات تذبذب أعلى من المسجل منذ بداية العام الحالي، حيث اتجه مسار السيولة المتداولية حسب تحليل أجراه الدكتور أحمد مفيد السامرائي رئيس مجموعة صحاري نحو الانخفاض بين أعلى مستوى وأدنى مستوى له خلال الأسبوع الماضي بالمقارنة مع جنبا المسجل خلال الأسبوع قبل الماضي، وكان السوق السعودي قد سجل أعلى قيمة للتداولات عند مستوى 6.6 مليارات ريال خلال الأسبوع الماضي بالمقارنة مع 7.2 خلال الأسبوع قبل الماضي، وفي قطر تراجع قيم التداولات اليومية أيضاً، وتصل في أعلى مستوى لها عند 525 مليون ريال بالمقارنة 605 ملايين ريال.

شهدت المؤشرات الرئيسية للبورصات العربية تباينات ونطاقات تذبذب أعلى من المسجل منذ بداية العام الحالي، حيث اتجه مسار السيولة المتداولية حسب تحليل أجراه الدكتور أحمد مفيد السامرائي رئيس مجموعة صحاري نحو الانخفاض بين أعلى مستوى وأدنى مستوى له خلال الأسبوع الماضي بالمقارنة مع جنبا المسجل خلال الأسبوع قبل الماضي، وكان السوق السعودي قد سجل أعلى قيمة للتداولات عند مستوى 6.6 مليارات ريال خلال الأسبوع الماضي بالمقارنة مع 7.2 خلال الأسبوع قبل الماضي، وفي قطر تراجع قيم التداولات اليومية أيضاً، وتصل في أعلى مستوى لها عند 525 مليون ريال بالمقارنة 605 ملايين ريال.

تعد التراجعات في أسواق الأسهم العربية مفاجئاً للتضخم في منطقة اليورو خلال يناير

من المحافظ الاستثمارية ليست لديها مشكلة في توفير السيولة، حيث لديها الكثير من النقد، فضلاً عن سهولة الحصول على تمويل من البنوك، مما يعني أنها ليست مضطرة للتسييل، وهو ما يفسر تسارعها في الشراء وبكميات كبيرة من الأسهم، خصوصاً وأن التوقعات كافة تؤكد أن أسواق الإمارات ستحقق معدلات نمو جيدة ليس للعام الحالي فقط بل لسنوات مقبلة.

يتوقع أن تشهد اجتماعات الجمعيات العمومية السنوية للشركات خلال العام الحالي، عودة المساهمين لمطالبة مجالس إدارات الشركات بالإسهم المجانية بدلاً من الأرباح النقدية، بحسب تقرير صادر عن بنك أبوظبي الوطني. وقال زياد الدباس المستشار لدى البنك، إن المساهمين كانوا يفضلون التوزيعات النقدية خلال فترة موجة الهبوط التي تعرضت لها أسواق الإمارات، مضيفاً أن التوزيعات النقدية كانت تعطي مؤشرات مهمة سواء لساهمي الشركات أو للمستثمرين المحتملين، من حيث أنها تعكس قوة الملاءة المالية للشركات، وقوة تدفقاتها، وقوة رسالتها العامل.

وأضاف أنه في المقابل كان كبير المساهمين خلال فترات هبوط الأسواق بحاجة إلى السيولة النقدية، في ظل تشدد البنوك في منح القروض والتسهيلات، بينما كانت أسهم المنحة التي كانت تلجا إليها بعض الشركات عند اتخاذ قرارات التوزيع السنوية من أجل الاحتفاظ بالسيولة، تشكل عبئاً على الأسواق، من حيث مساهمتها في زيادة العروض من الأسهم، مما يزيد من خسائرها، في ظل تراجع حرج الطلب في تلك الفترة، نتيجة تراجع مستوى الثقة، وتابع الدباس أن التحسن الكبير في مؤشرات الأسواق الإماراتية خلال العام الماضي، ومنذ بداية العام الحالي، والذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار أسهم الشركات المدرجة، ساهم في أهمية توزيعات المنحة، باعتباره ترفع مستوى العائد الاستثماري، وتساهم في توسيع قاعدة الأسهم، مما يؤثر إيجاباً على عمق الأسواق، وارتفاع مستوى سيولتها، وبالتالي لاحقاً ارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات، عند اتخاذ مجلس إدارتها قرارات بتوزيع أسهم مجانية بنسبة عالية.

وقال زياد الدباس المستشار لدى البنك، إن المساهمين كانوا يفضلون التوزيعات النقدية خلال فترة موجة الهبوط التي تعرضت لها أسواق الإمارات، مضيفاً أن التوزيعات النقدية كانت تعطي مؤشرات مهمة سواء لساهمي الشركات أو للمستثمرين المحتملين، من حيث أنها تعكس قوة الملاءة المالية للشركات، وقوة تدفقاتها، وقوة رسالتها العامل. وأضاف أنه في المقابل كان كبير المساهمين خلال فترات هبوط الأسواق بحاجة إلى السيولة النقدية، في ظل تشدد البنوك في منح القروض والتسهيلات، بينما كانت أسهم المنحة التي كانت تلجا إليها بعض الشركات عند اتخاذ قرارات التوزيع السنوية من أجل الاحتفاظ بالسيولة، تشكل عبئاً على الأسواق، من حيث مساهمتها في زيادة العروض من الأسهم، مما يزيد من خسائرها، في ظل تراجع حرج الطلب في تلك الفترة، نتيجة تراجع مستوى الثقة، وتابع الدباس أن التحسن الكبير في مؤشرات الأسواق الإماراتية خلال العام الماضي، ومنذ بداية العام الحالي، والذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار أسهم الشركات المدرجة، ساهم في أهمية توزيعات المنحة، باعتباره ترفع مستوى العائد الاستثماري، وتساهم في توسيع قاعدة الأسهم، مما يؤثر إيجاباً على عمق الأسواق، وارتفاع مستوى سيولتها، وبالتالي لاحقاً ارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات، عند اتخاذ مجلس إدارتها قرارات بتوزيع أسهم مجانية بنسبة عالية.

وحقق الاستثمار الأجنبي في أسواق الأسهم المحلية خلال الأسبوع الأخير من تداولات شهر يناير، أكبر صفاء بيع أسبوعي منذ موجة الصعود التي دخلتها الأسواق قبل شهرين، بلغت قيمته 360.8 مليون درهم، بواقع 278.8 مليون درهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية، و82 مليوناً في سوق دبي المالي.

■ مؤشرات الأسهم تستكمل تصحيحها بعد وصولها إلى نقاط تاريخية

الصاعد، وهو ما مررنا به العام الماضي، عند نفاذ الوضع السوري، وزيادة الاحتمالات وقتها بتوجهه ضربة عسكرية إلى سوريا، حيث تراجعت الأسواق بحدة، لكن سرعان ما عادت أشد قوة، ولهذا السبب ستكون عاصفة البورصات العالمية خلف ظهور أسواقنا المحلية، ومن هنا لم يكن غريباً الارتدادات القوية التي شهدتها الأسواق منتصف الأسبوع الماضي.

وتوقع حداد أن تستقطب أسواق الإمارات خلال الفترة المقبلة سيولة أجنبية كبيرة من محافظ وصناديق استثمار مؤسساتية أجنبية، والتي تحقق نمواً جيداً في أرباحها، وعندما سيولة ضخمة، وأمانها فرص جيدة للنمو والتوسع.

وأكد حداد أن أسواق الإمارات قادرة على تحقيق معدلات نمو جيدة لعمليتها خروج ودخول خلال 2014، وإن كانت نسبة النمو للعام الحالي لن تكون بارتفاعات عام 2013 نفسها، والتي تجاوزت 100 في المئة لسوق دبي المالي.

وقال إن الأسواق لن تتأثر كثيراً لما يجري في البورصات العالمية، وقادرة على الارتداد والعودة بسرعة إلى استكمال مسارها

انخفاض مفاجئ للتضخم في منطقة اليورو خلال يناير

وسجل التضخم مستوى 0.7 في المئة آخر مرة في أكتوبر وكان أدنى قراءة للمنطقة في نحو أربع سنوات. وكان محللون توقعوا في مسح أجرته رويترز ارتفاع معدل التضخم قليلاً في يناير إلى 0.9 في المئة وهو أيضاً مستوى أقل من هدف المركزي الأوروبي بمعدل يقرب من الفئتين في المئة ولا يتجاوزها. وجاء الانخفاض في يناير نتيجة هبوط 1.2 في المئة في أسعار الطاقة المتقلبة والتي كانت مستقرة في الشهر السابق.

نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3.2 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي

أظهرت تقديرات أولية أصدرها مكتب التحليل الاقتصادي بوزارة التجارة الأمريكية أمس الأول أن إجمالي الناتج المحلي الأمريكي نما بنسبة 3.2 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي. ورغم الأداء القوي للاقتصاد خلال النصف الثاني من العام الحالي ذكر مكتب التحليل الاقتصادي أن نمو الاقتصاد الأمريكي خلال العام الماضي ككل بلغ 1.9 في المئة مقابل 2.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني 2012. وذلك استناداً إلى تحليل أداء الاقتصاد خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي حيث كان معدل النمو في الربع الأول 1.1 في المئة وفي الربع الثاني 2.5 في المئة وفي الربع الثالث من العام الحالي 4.1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. أرجع المكتب في تقريره ربع السنوي تراجع معدل النمو إلى انخفاض الكبير في إنفاق الحكومة الاتحادية منذ بدء تطبيق ميزانية التقشف في مارس الماضي، كما أن ضعف نمو الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في القطاع العقاري التجاري وضعف نمو الصادرات كانت من بين أسباب تباطؤ النمو. وبلغ إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصادات العالم خلال سوق العقود الآجلة بنجاح.

وقال إن الأسواق لن تتأثر كثيراً لما يجري في البورصات العالمية، وقادرة على الارتداد والعودة بسرعة إلى استكمال مسارها الصاعد، وهو ما تحقق في آخر جلسات الأسبوع الماضي.»

وأوضح أنه في ظل ظروف التقلبات الحادة بين ارتفاعات قياسية وانخفاضات أكثر حدة،

اليابان تضع أسس سوق عقود الغاز الطبيعي المسال الآجلة

يقيد في محادثات الاتفاقيات. كما ترى اليابان أن تشكيل سوق بيع فوري يعتبر خطوة تمهيدية مهمة لتداول الغاز في عقود آجلة. وأنشأت بورصة سلع طوكيو مشروعاً مشتركاً مع جنبا إيتريجي جابان التي تعد إحدى وحدات جنبا بتروليم وسيط الطاقة المتمركزة في سنغافورة، في الخريف الماضي لتأسيس خدمة توفيق مبادلة حمولات غاز طبيعي مسال.

يقيد في محادثات الاتفاقيات. كما ترى اليابان أن تشكيل سوق بيع فوري يعتبر خطوة تمهيدية مهمة لتداول الغاز في عقود آجلة. وأنشأت بورصة سلع طوكيو مشروعاً مشتركاً مع جنبا إيتريجي جابان التي تعد إحدى وحدات جنبا بتروليم وسيط الطاقة المتمركزة في سنغافورة، في الخريف الماضي لتأسيس خدمة توفيق مبادلة حمولات غاز طبيعي مسال.

يقيد في محادثات الاتفاقيات. كما ترى اليابان أن تشكيل سوق بيع فوري يعتبر خطوة تمهيدية مهمة لتداول الغاز في عقود آجلة. وأنشأت بورصة سلع طوكيو مشروعاً مشتركاً مع جنبا إيتريجي جابان التي تعد إحدى وحدات جنبا بتروليم وسيط الطاقة المتمركزة في سنغافورة، في الخريف الماضي لتأسيس خدمة توفيق مبادلة حمولات غاز طبيعي مسال.

يقيد في محادثات الاتفاقيات. كما ترى اليابان أن تشكيل سوق بيع فوري يعتبر خطوة تمهيدية مهمة لتداول الغاز في عقود آجلة. وأنشأت بورصة سلع طوكيو مشروعاً مشتركاً مع جنبا إيتريجي جابان التي تعد إحدى وحدات جنبا بتروليم وسيط الطاقة المتمركزة في سنغافورة، في الخريف الماضي لتأسيس خدمة توفيق مبادلة حمولات غاز طبيعي مسال.

يقيد في محادثات الاتفاقيات. كما ترى اليابان أن تشكيل سوق بيع فوري يعتبر خطوة تمهيدية مهمة لتداول الغاز في عقود آجلة. وأنشأت بورصة سلع طوكيو مشروعاً مشتركاً مع جنبا إيتريجي جابان التي تعد إحدى وحدات جنبا بتروليم وسيط الطاقة المتمركزة في سنغافورة، في الخريف الماضي لتأسيس خدمة توفيق مبادلة حمولات غاز طبيعي مسال.

يقيد في محادثات الاتفاقيات. كما ترى اليابان أن تشكيل سوق بيع فوري يعتبر خطوة تمهيدية مهمة لتداول الغاز في عقود آجلة. وأنشأت بورصة سلع طوكيو مشروعاً مشتركاً مع جنبا إيتريجي جابان التي تعد إحدى وحدات جنبا بتروليم وسيط الطاقة المتمركزة في سنغافورة، في الخريف الماضي لتأسيس خدمة توفيق مبادلة حمولات غاز طبيعي مسال.

59.5 مليار دولار قيمة وارداتها العام الماضي

تمهد اليابان الطريق لإطلاق أول عقد في العالم للبيع الآجل للغاز الطبيعي المسال من خلال إقحامها على خطوط مخطط تنفيذها في شهر مايو المقبل، الخطوة الأولى هي إنشاء سعر غاز طبيعي مسال مرجعي للتسليم الفوري وتأسيس شركة تآلف مع شركة ستانفوردية لبدء سوق بيع تسليم مباشر لمشتقات الغاز الطبيعي المسال. سعى المشترون اليابانيون الذين يشكلون قرابة 40 في المئة من واردات الغاز الطبيعي المسال في العالم، خلال السنوات القليلة الماضية إلى احتساب مزيد من السيطرة على أسعار هذا الوقود المرتبطة في اتفاقية طويلة الأجل بسعر النفط رغم أن أسعار الغاز تراجعت تراجعاً حاداً مقارنة بأسعار النفط. يذكر أن اليابانيين يدفعون ما يتراوح بين 16 دولاراً و18 دولاراً مقابل كل مليون دورة حرارية بمقابلين، بينما يتراوح سعر هذا المنتج في صورته الغازية بالولايات المتحدة بين 4 دولارات و5 دولارات.

ويعد بعض سبب المشكلة إلى أن سوق التسليم الفوري للغاز الطبيعي المسال لم تتطور وتضع نسبياً وترى حكومة اليابان أن وضع مقاييس دقيقة لقيمة الغاز الطبيعي المسال يعتبر خطوة ضرورية قبل إطلاق عقود آجلة بحلول شهر مارس 2015. وهو هدف أعلنته في شهر أبريل الماضي. وقال وزير ميثامي مدير النفط والغاز الطبيعي في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية: «ما نسعى إليه هو تحكم سوقي معقول عليه في أسعار الغاز الطبيعي المسال».

منطقة كيهن الصناعية في اليابان التي تسعى لتأمين احتياجاتها من الغاز

المسمى المؤشر الياباني الكوري بحساب أسعار المشتقات الفورية المسلمة لليابان وكوريا الجنوبية. وقال إيشيزاكي إن سعر اليابان المرجعي الفوري الجديد سيكون مكملاً لسعر بلائس. وقال تاكاشي سايبكي رئيس شركة توهو جاس ثالث أكبر مؤسسة مافع غاز عمومية في اليابان: «من الأفضل أن يكون هناك سعران مرجعيان لثبات بدلاً من سعر مرجعي واحد، وهذا يمكن استخدامه في المفاوضات على الأسعار.» وأكد هيروشي أويزاكي رئيس اوساكا جاس ثاني أكبر مؤسسة مافع غاز عمومية في اليابان على أنه يمكن سعر وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة المرجعي أن

المسمى المؤشر الياباني الكوري بحساب أسعار المشتقات الفورية المسلمة لليابان وكوريا الجنوبية. وقال إيشيزاكي إن سعر اليابان المرجعي الفوري الجديد سيكون مكملاً لسعر بلائس. وقال تاكاشي سايبكي رئيس شركة توهو جاس ثالث أكبر مؤسسة مافع غاز عمومية في اليابان: «من الأفضل أن يكون هناك سعران مرجعيان لثبات بدلاً من سعر مرجعي واحد، وهذا يمكن استخدامه في المفاوضات على الأسعار.» وأكد هيروشي أويزاكي رئيس اوساكا جاس ثاني أكبر مؤسسة مافع غاز عمومية في اليابان على أنه يمكن سعر وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة المرجعي أن

المسمى المؤشر الياباني الكوري بحساب أسعار المشتقات الفورية المسلمة لليابان وكوريا الجنوبية. وقال إيشيزاكي إن سعر اليابان المرجعي الفوري الجديد سيكون مكملاً لسعر بلائس. وقال تاكاشي سايبكي رئيس شركة توهو جاس ثالث أكبر مؤسسة مافع غاز عمومية في اليابان: «من الأفضل أن يكون هناك سعران مرجعيان لثبات بدلاً من سعر مرجعي واحد، وهذا يمكن استخدامه في المفاوضات على الأسعار.» وأكد هيروشي أويزاكي رئيس اوساكا جاس ثاني أكبر مؤسسة مافع غاز عمومية في اليابان على أنه يمكن سعر وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة المرجعي أن

المسمى المؤشر الياباني الكوري بحساب أسعار المشتقات الفورية المسلمة لليابان وكوريا الجنوبية. وقال إيشيزاكي إن سعر اليابان المرجعي الفوري الجديد سيكون مكملاً لسعر بلائس. وقال تاكاشي سايبكي رئيس شركة توهو جاس ثالث أكبر مؤسسة مافع غاز عمومية في اليابان: «من الأفضل أن يكون هناك سعران مرجعيان لثبات بدلاً من سعر مرجعي واحد، وهذا يمكن استخدامه في المفاوضات على الأسعار.» وأكد هيروشي أويزاكي رئيس اوساكا جاس ثاني أكبر مؤسسة مافع غاز عمومية في اليابان على أنه يمكن سعر وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة المرجعي أن